[٥]

الحاشية على

رسالة إثبات العقل المجرّد للطوسي (رحمه الله) وشرح الدّواني (رحمه الله) عليها

مولا حسين الإلهي الأردبيلي (ره)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[خطبة المحشّي]

هو عالمٌ بالذّات متعالٍ عن صفات الممكنات و الصّلوة و السّلام على رسوله الّذي هـو غاية إيجاد الكائنات و آله و عترته المعصومين عن الخطيئات.

و بعد، فيقول الفقير إلى عفو ربّه [العلى] حسين الإلهي الأردبيلي غفر اللّه له و لوالديه و أحسن إليهما و إليه:

لمّا وفّقت لمطالعة الرّسالة النصيريّة ـ روح روحه ـ في *إثبات العقل الكـل* و تعلّق عـلم الواجب الّذي هو عينه عند المحقّقين بالموجودات و المـعدومات و المـمتنعات و شـرحـه *الجلاليّة* [٤٥] «قدس سرّه»، أردت أن أعلّق [عليه] ما خطر ببالي من التّحقيقات و التّوقيعات على وجه الاختصار مستعيناً [بالقادر] المختار:

١. قول المصنّف: «و بأنّ قطر المربّع لا يساوي ضلعه...»

قطر المضّلع خطٌّ مستقيمٌ يصل من زاويتين من زوايا الشّكل.[١]

٢. [نقد قول المصنّف: «ممّا لم يسبق إليه ذهنٌ أصلاً...»]

إن أراد بالذّهن ما يشمل علم الواجب تعالى، يرد عليه: أنّه يستحيل[٢] أن يتصوّر[٣] حصول

---

١. نسخه مج ١٠ فاقد اين حاشيه مى‌باشد.   ٢. مج ١٠: يستحّق   ٣. مج ١١: يمكن

حكمٍ معيّن لم يسبق إليه علمه تعالى.

و إن أراد به ما لا يشمل علمه تعالى كما يشعر به[۱] قوله: «**فإذن يجب أن يكون للصّنف الأوّل دون الثّاني ثبوتٌ خارجٌ عن أذهاننا**»، يجوز أن يكون نفس الأمر علم الواجب تعالى فلا يثبت وجود موجودٍ غير الواجب تعالى؛ يكون نفس الأمر عبارةً عنه. و سيأتى تحقيق ما هو الحّق في ذلك. فتدبّر![۲]

۳. [نقد قول المصنّف: «إلّا بين الشّيئين المتغايرين بالشّخص»]

فيه بحثٌ. لأنّه يمكن أن يتصوّر المطابقة بين الشّيئين المتغايرين لا بالشّخص. ألا ترى أنّهم حكموا بأنّ الكّلّية هي المطابقة للكثيرين و ليس الكلّي كالحيوان مغايراً لفرده كالإنسان أوزيد بالشّخص؛ فالأولى أن يقال: «و نعلم أنّ المطابقة لا يمكن أن يتصوّر إلّا بين الشّيئين المتغايرين بالذّات».

۴. [استدراكٌ و نقدٌ على قول الشّارح: «و فيه بحثٌ إذ يكفي التّغاير الاعتباري...»]

أقول: و إن كان التّغاير الاعتباري في تحقّق المطابقة مطلقاً كافئاً[۳]، لكنّ التّحقيق كما سيأتى تفصيله: أنّ مطابقة الحكم للواقع لا يتحقّق إلّا بين المتغايرين بالذّات، ألا ترى أنّ[٤] مطابق «زيدٌ كاتبٌ» مثلاً،[٥] إنّما هو اتّحاد زيد مع الكاتب في الوجود الخارجي و منشأه[٦] صدور الكتابة عن زيد مع قطع النّظر عن أمرٍ آخر[۷] و المطابق ـ بكسر الباء ـ الحكم بالاتّحاد النّاشي عن الشعور بذلك و كذا الحال في القضيّة الذّهنيّة و الفرضيّة الصّادقين المطابق، الحكم بالاتّحاد و المطابق نفسه و منشاؤه الإحساس بذلك[۸].

---

۱. مج ۱۱: «يشعر به»: يتبادر من
۲. مج ۱۰: ~ فتدبّر؛ مج ۱۱: (تحقيق ما هو الحقّ في ذلك فتدبّر): تحقيقه
۳. مج ۱۱: (أقول: و إن كان التغاير... مطلقاً كافئاً): (و لو سلّم كفاية التّغاير الاعتباري في تحقّق المطابقة مطلقاً)
٤. مج ۱۰ و مر ۱: فإنّ ۵. مج ۱۱: ~ مثلاً ٦. مج ۱۰: منشأ
۷. مج ۱۰: ~ آخر ۸. مر ۱: ~ (و منشأوه الاحساس بذلك)

[۵. معنی نفس الأمر و نقل قول التّفتازاني]

قيل:[1] [٤٦] العقل عند ملاحظة المعنيين و المقايسة بينهما يجد بينهما نسبةً إيجابيّةً أو سلبيّةً[2] يقتضيهما الضّرورة أو[3] البرهان بالنّظر إلى نفس ذلك المعقول من غير ملاحظة خصوصيّة المدرک، هي[4] المراد بالواقع و ما في نفس الأمر و بالخارج أيضاً. فصحّة هذه النّسبة بمعنى أنّها الواقع و ما في الذّهن مطابقةٌ لها، أي على وفقها في الإيجاب و السّلب؛ فعلى هذا[5] لا يكون للضّروريّات مطلقاً و لا للحكم المستنبط من البرهان خارجٌ يطابقه مع أنّهم صرّحوا بأنّ لكلّ كلامٍ خبريٍّ خارجٌ يطابقه؛ إذ من البيّن أنّهما من حيث أنّهما مقتضى الضّرورة أو البرهان [خبران][6] موصوفان بالصّحة و الصّدق فتدبّر![7]

[۶. نقد قول المصنّف: «أو متمثّلاً في غيره...»]

أقول: هذا القسم أعمّ من أن يكون صورةً ذهنيّةً قائمةً بالذّهن أو عرضاً[8] آخر حاصلاً في موضوع[9] آخر. و اعلم أنّ الحكم عبارةٌ عن إدراك الوقوع أو[10] اللّاوقوع على وجه الإذعان. و لا شكّ أنّ المطابق ـ بفتح الباء ـ هو[11] الوقوع و اللّاوقوع. ألا ترى أنّ الحكم في قولنا الإنسان حيوانٌ، هو إدراك اتّحاد الموضوع و المحمول في الوجود على وجه الإذعان؟ و هذا الحكم إنّما يكون صحيحاً صادقاً إذا كان ذلك[12] الاتّحاد واقعاً؛ فوقوع الاتّحاد أمرٌ خارجٌ عن أذهاننا مطابقٌ لحكمنا، و هو الّذي يعبّر عنه بالواقع و نفس الأمر و ثبوت الشّيء في حدّ ذاته.

إذا تمهّد هذا فنقول: الاتّحاد في الوجود قد يكون بين المهيّات القائمة بنفسها كما في المثال المذكور؛ و قد يكون بين[13] المفهومات القائمة بالغير كقولنا[14] «البياض عرضٌ» و لا محذور في ذلك.

---

١. از قيل به بعد، در نسخۀ مج ١١ به صورت حاشيۀ مستقل آورده شده.
٢. مج ١٠، مر ١: ~أو سلبيّة
٣. مج ١٠: و
٤. مج ١٠: و
٥. مر ١، مج ١٠: و أنت خبيرٌ بأنّه
٦. مج ١٠، مر ١: غير أنّ موصوفان؛ مج ١١: خبرٌ موصوف
٧. مج ١٠، مر ١: ~فتدبّر
٨. مج ١٠: عرض
٩. مج ١٠: موضع
١٠. مر ١: و
١١. مج ١١: ~هو
١٢. مج ١٠: ~ذلك
١٣. مج ١٠: ~بين
١٤. مج ١٠: كتصوّر

[۷. قول الشّارح: «و إلّا لم يطابق له ما لا وضع له لامتناع...»]

الظّاهر أن يقال: «فلم يطابق ما كان له وضعٌ لامتناع الخ» و إن كان[۱] يمكن توجيه العبارة بتأويلاتٍ بعيدةٍ فافهم![۲]

[۸. شرح قول الشّارح: «باعتبار التجريد عن المشخصات...»]

فإنّ صورة الحيوان الحاصلة في الذّهن مع قطع النّظر عن التّشخّص العقلي جوهرٌ و كلّيٌ و حاصلٌ في الذّهن و معلومٌ و مع هذا التّشخّص عرضٌ و[۳] جزئيٌّ و قائمٌ بالذّهن و علمٌ. و التّغاير بين المتشخّص[٤] و المجرّد عنه بالذّات عند من يقول بدخول التّشخّص في الهويّة الشّخصيّة في *حواشي شرح التّجريد*.

[۹. نقد قول المصنّف: «إذا كانت كذلك كانت قائمةً بغيرها..»]

أقول: فيه بحثٌ لأنّه لِمَ[٥] لا يجوز أن يكون مطابق قولنا الإنسان حيوانٌ مثلاً، هما[٦] من حيث الاتّحاد في الوجود و هما باعتبار عروض العوارض الماديّة لهما في ضمن الأشخاص ذوات الأوضاع و مع قطع النّظر عن ذلك من المعقولات. و هذا أصوب ممّا ذكره الشّارح من كون تلك الأمور ذات وضعٍ باعتبار ثبوتٍ آخر.[۷]

[۱۰. نقد قول الشّارح: «ثمّ إنّ الأحكام الذّهنيّة مطابقتها بمعنى أنّها إذا حصلت...»]

هذا ما ذكروه في مطابقة الصّورة التصوّريّة لتصوّرها و لا يتمشّى ذلك في إدراك أنّ النّسبة واقعةٌ؛ إذ ليست بواقعةٍ على وجه الإذعان إذ[۸] لا يصحّ أن[۹] يقال: إدراك الوقوع مثلاً على وجه

۱. مج ۱۰، مج ۱۱: ~كان
۲. مر ۱: + لمحرّره وفّقه الله تعالى بحرمة الأئمة المعصومين عليهم السلام
۳. مج ۱۰، مج ۱۱: ~و
٤. مج ۱۰: التّشخّص
٥. مج ۱۰: ~لم
٦. مج ۱۰: ~هما
۷. نسخه مر ۱ فاقد حاشيه بعد تا حاشيه ۱٤ میباشد.
۸. مج ۱۰: أو
۹. مج ۱۰، مج ۱۱: إذ

الإذعان إذا[١] حصل في الخارج كان بمعنى[٢] الوقوع و إذا حصل الوقوع في العقل كان عين التصوّر و هو ظاهرٌ.

[١١. نقد قول الشّارح: «أو لأنّ الحاكم هو العقل...»]

فيه بحثٌ[٣] لأنّ[٤] الحاكم في المحسوسات المدركة بالحواسّ أيضاً هو العقل عند أهل التّحقيق.[٥]

[١٢. نقد قول الشّارح: «و لقائلٍ أن يقول: كون تلك الأحكام مطابقةً لأمورٍ ثابتةٍ...»]

فيه بحثٌ. لأنّ المحقّقين ذهبوا إلى أنّ الطّبايع الكليّة الّتي لها أفرادٌ موجودةٌ في الخارج موجودةٌ فيه في ضمن الأفراد. فالطّبايع الجوهريّة قائمةٌ بأنفسها غير ذوات الأوضاع لكّليّتها و تجرّدها و قد عرفت أنّه لا محذور في كونها مطابقاً لبعض الأحكام اليقينيّة.

[١٣. شرح قول الشّارح: «و البرهان الدّالّ على امتناع المثل... كما حقّق في موضعه»]

أقول: الجمهور حملوا[٦] كلام أفلاطون على المهيّة المجرّدة. مع أنّه ظاهرٌ في أنّ مراده[٧] هي المهيّة المطلقة و لا دليل على استحالتها كما لا يخفى على من تتبّع كلامه.

[١٤. شرح قول الشّارح: «و لمّا كانت صادقة وجب أن يكون مضمونها ثابتاً...»]

أقول: لا خفاء في[٨] أنّ مضمون القضيّة الخارجيّة الدّائمة الموجبة الحمليّة مثلاً إن كان إدراك اتّحاد الطّرفين في الوجود الخارجي على وجه الإذعان، فصدقها لا يقتضي[٩] ثبوت هذا الإدراك دائماً[١٠] و هو ظاهرٌ. و إن كان مضمونها وقوع[١١] نفس ذلك الاتّحاد في الخارج

١. مج ١٠: أو
٢. مج ١٠: (كان بمعنى): عن
٣. مج ١١: ~ فيه بحثٌ
٤. مج ١١: أنّ
٥. مج ١١: ~ (عند أهل التحقيق)
٦. مج ١٠: حكموا
٧. مج ١٠: (مراده): المراد أى
٨. مج ١١: ~ في
٩. مج ١٠: لا يستدعي
١٠. مج ١٠: ~ دائماً
١١. مج ١١: ~ وقوع

فثبوته دائماً لا يقتضي محلاًّ ثابتاً كذلك سوى الطّرفين و الاتّحاد بينهما[۱] فيه. فلا يثبت محلٌّ يتمثّل فيه القضيّة.

فإن قلت: في القضيّة الخارجيّة، يمكن[۲] أن يقال: المطابق ـ بكسر البـاء ـ هـو الحكـم بالاتّحاد الخارجي و المطابق ـ بالفتح[۳] ـ نفس ذلك الاتّحاد؛ و أمّا في القضيّة الذّهنيّة فكيف يتحقّق أمران متغايران بالذّات؟

قلت: الموجود الذّهني على نحوين: موجودٌ بذاته كالموجود في ضمن الفرد و مـوجودٌ بصورته إذا انتزعه العقل من فرده و لاحظه. ألا ترى أنّ الأربعة مهما حصل في العقل، اتّحد معها مفهوم الزّوج و ساير المفهومات المتّحدة معها بحسب[٤] هذا النّحو من الوجود؟

ثمّ إذا انتزع منها[٥] مفهوم الزّوج و حكم عليها بأنّها زوجٌ، حصل بكلٍّ من الطّرفين و الرّابطة في الذّهن بصور[٦]، فهذا الحكم مطابقٌ للاتّحاد الذّهني الواقع في النّحو الأوّل من الوجـود. فالحكم الإيجابى بالاتّحاد أو الاتّصال أو الانفصال بكلّ قضيّةٍ صادقةٍ سواءٌ حـصلت فـي العقل الكلّي أو في علم الواجب تعالى صدقها باعتبار أنّها مطابقةٌ لما هو الواقـع[۷] إمّـا فـي الخارج أو في الذّهن، أو في كليهما و مطابق ذلك الحكم ما هو الواقع خارجاً أو ذهناً و هو ما في نفس الأمر. و مطابق السّالبة عدم وقوع ذلك الاتّحاد أو الاتّصال أو الانفصال. فكلّ قضيّةٍ صادقةٍ سواءٌ حصلت في العقل الكلّي أو في علم الواجب تعالى، صدقها باعتبار أنّها مطابقةٌ لما هو الواقع[۸] في الخارج أو الذّهن النّفس الأمري[۹] أو الذّهن الفرضي كما[۱۰] فـي القـضيّة الفرضيّة الصّادقة مثل قولنا: «اجتماع النّقيضين مستلزمٌ لأحدهما»؛ فإنّ وجود الموضوع فيه و إن كان في فرض العقل، لكنّ اتّحاده مع المحمول، ممّا تجده من غير حاجةٍ إلى فـرضه. بخلاف الفرضيّة الكاذبة. فإنّ الاتّحاد فيها مفروضٌ، فالاتّحاد في الصّادقة[۱۱] واقعٌ في الوجود الذّهني من اعتبار معتبر و فرض فارض.[۱۲] و قد فصّلنا ذلك في حواشي بما لا يزيد عليه.[۱۳]

---

۱. مج ۱۱: ~ (و الاتّحاد بينهما)
۲. مج ۱۰: لكن
۳. مج ۱۰: ~ بالفتح
٤. مج ۱۰: في
٥. مج ۱۰: منهما
٦. مج ۱۱: ~ (حصل بكلٍّ... في الذهن بصور)
۷. مج ۱۱: ~ (أو الاتّصال أو الانفصال... لما هو الواقع)
۸. ادامهٔ حاشيهٔ مج ۱۱
۹. مج ۱۰: (النّفس الأمرى): انتفى الأمرين
۱۰. مج ۱۰: ممّا
۱۱. مج ۱۱: ~ (ممّا تجده من... في الصّادقة)
۱۲. مج ۱۱: فتدبّر
۱۳. مج ۱۱: ~ و قد فصّلنا... لا يزيد عليه

[۱۵. نقد قول الشّارح: «لأنّا نقول لمّا حكمنا في تلك القضايا...»]

أقول: قد عرفت ممّا بيّنّا، أنّ الواجب في القضايا الدّائمة الحمليّة الموجبة مثلاً خارجيّةً أو ذهنيّةً أو فرضيّةً، دوام ثبوت الاتّحاد. و من البيّن أنّ ذلك لا يقتضي ثبوت صورة الاتّحاد على وجه الإذعان[۱] في مدرك دائماً. نعم إذا كان ذات الموضوع في الدّائمة لم يقع عن الخارج رأساً[۲] يجب أن يكون ثابتاً في قوّةٍ مدركةٍ دائماً حتّى يتصوّر هناك اتّحاده مع المحمول في الوجود[۳] دائماً. فالأولى أن يقال في إثبات العقل الأوّل: صور جميع المفهومات الوجوديّة القديمة و الحادثة و العدميّة و الممكنة و الممتنعة و القضايا الصّادقة[٤] بل جميع المعلومات معلومةٌ للواجب تعالى أزلاً و أبداً لئلّا يلزم الجهل، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

فيجب دوام القضايا الصّادقة. فهي إمّا حاصلةٌ في الواجب تعالى أو في جوهرٍ آخر يكون هو مع جميع ما ارتسم فيه حاضراً عند الواجب تعالى.[٥]

و الأوّل يقتضي أن يكون فيه كثرةً و لا يكون علمه عين ذاته تعالى[٦]. فتعيّن الثّاني و هو المطلوب. إذ ذلك الجوهر ينبغي أن يكون سابقاً على جميع الممكنات لوجوب سبق علمه تعالى من اتّحاد الممكنات فتأمّل![۷]

و[۸] بهذا ظهر أنّ علمه تعالى بالأشياء حضوريٌّ و علم الواجب و العقل الأوّل أجلّ من أن يوصف بالصّدق بمعنى المطابقة و انّما هو الحقّ بمعنى أنّه الواقع لا المطابق له. على أنّه يمكن أن يتّصف المطابقة لأنّهما مطابقان للواقع على ما حقّقنا. و كون العقل الأوّل نفس الأمر أوفى ممّا ذكره الحكماء من أنّه هو العقل الفعّال. إذ لا وجه لتخصيصه بذلك دون ساير المبادي العالية لتخصيص عالم الآخرة.

---

۱. مج ۱۱: ~(على وجه الإذعان)　۲. مج ۱۱: ~رأساً　۳. مج ۱۱: ~في الوجود
٤. مج ۱۱: (صور جميع المفهومات... الصادقة): (جميع المعقولات الغير المتناهية)
٥. مج ۱۱: ~(يكون هو مع... الواجب تعالى)　٦. مج ۱۰: ~(و لا يكون علمه عين ذاته تعالى)
۷. مج ۱۰: ~(إذ ذلك الجوهر... اتحاد الممكنات فتأمّل)
۸. مج ۱۱: ~(و بهذا ظهر... في ذاته تعالى فتأمل)

[تذنيبٌ]

بقی أمران: الأوّل: القول بقدم العقل الأوّل بالبرهان، و الثّاني أن لا يكون الواجب تعالى عالماً قبل إيجاد العقل الأوّل أو قبله لا ذات له حتّى يكشف عنده كما أنّ في المرتبة السّابقة على العلم ليس شيءٌ من الأشياء معلوماً عنده و إن كان كلّ شيء معلوماً له أزلاً و أبداً. و يمتنع أن ينفكّ علمه عنه تعالى. و أيضاً عند الحكيم العناية الأزليّة أنّ علمه بجميع المعلومات سابقٌ على اتّحادها.[٤٧] و يلزم لأن لا يكون علمه بالعقل الأوّل سابقاً عليه بالذّات إذ ليس في مرتبة إيجاده موجودٌ سوی الذّات حتّى ترتسم صورته فيه. ثمّ من الحكماء من ذهب كالشّيخين بحضور الصّور العلميّة في ذاته تعالى فتأمّل![٤٨]

[۱۶. اشارةٌ إلى قول الشّارح: «و على التّنزّل من ذلک فهذا المحلّ هو أوّل المعلولات»]

[أقول:] أي التّنزّل من كون الواحد فاعلاً و قابلاً.

[۱۷. شرح قول الشّارح:] «و الواحد لا يصدر عنه الكثرة إلّا من جهاتٍ كثيرةٍ...»]

أقول: عند المصنّف[٤٩] أنّ الفاعل إذا كان في حدّ ذاته واحداً و لم يكن له صفةٌ حقيقيّةٌ و لا اعتباريّة و لم يكن فعله مشروطاً بأمرٍ، لم يجز أن يصدر عنه أكثر من واحد، خلافاً لأكثر المتكلّمين.

و لا شكّ أنّ للواجب تعالى حيثيّاتٍ كثيرةً اعتباريةً كافيةً في ظهور كثرات العلميّة عنه و في صدورها عنه سيّما إذا كانت قابلية القابل من الجهات كما قالوا في العقل الفعّال. و لذلك قالوا[۱]: مراد الحكيم أنّ للواجب تعالى مرتبةً ليس فيها سوی الذّات شيءٌ من الاعتبارات الّتي يترتّب عليها آثار الصّفات. و في هذه المرتبة لا يصدر عنه إلّا الواحد. ثمّ تعرض الكثرة باعتبار كثرة الإضافات بأن يكون بعضها واسطة في صدور بعض آخر إلى حصول كثرة لا يخفى.

---

۱. اين حاشيه در مج ۱۱ از اينجا آغاز مى‌شود و ابتداى آن چنين است: «قال بعض الفضلاء: مراد الحكيم... إلى غير النّهاية».

[۱۸. نقد قول الشّارح: «قوله: و على الأوّل يكون علم الواجب متوقّفاً على وجودها في ذلك المحلّ...»]

أقول: و فيه بحثٌ لأنّ العقل الأوّل و الصّور المرتسمة فيه لمّا كانت معلولة لذات الواجب تعالى، فتوقّف علمه تعالى عليها ليس بمحذور كما أنّ عند من ذهب إلى أنّ علمه تعالى زائدٌ على ذاته و مستندٌ إلى الذّات انكشاف الأشياء و[۱] عليه يتوقّف[۲] على قيام صفة العلم به تعالى و لا محذور فيه لأنّها من معلولاته و توقّف بعض معلولاته على بعضٍ آخر ممّا لا محذور فيه.[۳]

ثمّ[٤] لمّاذهب الحكماء إلى أنّ علم الواجب تعالى عينه كالمصنّف و الشّيعة و المعتزلة لم يجز عندهم حصول الصّور العلميّة في ذاته تعالى و إلّا يلزم أن يكون علمه زائداً و يكون محّلاً للكثرة كما مرّ. فيرد عليهم أنّ علمه تعالى بالأمور[٥] الخارجيّة الدّائمة يجوز أن يكون حضوريّاً حاصلاً عنده أزلاً و أبداً. و أمّا المعدومات و الممتنعات الّتي ارتفع ذواتها عن الخارج دائماً أوْ في بعض الأوقات، فكيف يتصوّر علم و حضورها عنده دائماً و أجابوا بجواز أن يكون معدوماً مرتسمة في العقل الأوّل و هو مع تلك الصّور حاضر تارة عنده و لا يرد عليهم المنوع المذكورة[٦] فتدبّر!

[۱۹. قوله: «و على الأوّل...»]

لمّا ذهب الحكماء إلى أنّ علم الواجب تعالى عينه، فلا يجوز عندهم حصول الصوّر العلميّة في ذاته تعالى. و إلّا يلزم أن يكون علمه زائداً عليه، و يكون محلّاً للكثرة. فيرد عليهم: «أنّ علمه تعالى بالأمور الخارجيّة الدّائمة يجوز أن يكون حضوريّاً حاصلاً بحضور ذواتها و صفاتها و أحوالها عنده. و أمّا الحوادث و المعدومات و الممتنعات الّتي ارتفع ذواتها عن الخارج دائماً أو في بعض الأوقات، فكيف يتصوّر علمه تعالى بها؟

---

۱. مر ۱: ~ و ۲. مج ۱۱: (عليه يتوقّف): علمه متوقّفٌ
۳. مج ۱۱: ~ ممّا لا محذور فيه
٤. از اين قسمت در مج ۱۱ به صورت حاشيه مستقل آورده شده است.
۵. مج ۱۰، مج ۱۱: بالأمور: بأنّ الأمور ٦. مج ۱۰، مج ۱۱: المنع المذكور

فأجابوا بجواز أن يكون صورها مر تسمةً في العقل الأوّل و هو مع تلك الصّور حـاضرٌ عنده. فلا يرد المنوع.

و فيه نظرٌ لأنّ عندهم العناية الأزليّة أي علمه بجميع المعلولات سابقة على إيجادها. و يلزم أن لا يكون علمه تعالى سابقاً بالذّات على إيجاده للعقل الأوّل. إذ ليس في مرتبة إيجاده موجودٌ سواه تعالى حتّى ترتسم صورته فيه. و لذلك ذهب الشّيخان أبـو نـصر و أبـوعلي بحصول الصّور العلميّة في ذاته تعالى.

[۲۰. نقد قول الشّارح: «أقول: إنّما ثبت كونه عقلاً ان لو ثبت كونه بالفعل...»]

أقول: فيه نظرٌ لأنّ كون العقل بالفعل من جميع الجهات و إن لم يقم عليه برهانٌ، إنّما هو عند الحكيم لا عند المصنّف و الشّيعة و المعتزلة. كيف و هو غير ممنوع عندهم؟ و أيضاً من البيّن أنّ ذلك المحلّ يجب أن يكون مقدّماً على جميع الممكنات الّتي عندهم من الحوادث كالنّفوس. فالمنع الثّاني ليس بشيءٍ و كذا المنع الثالث لما مرّ من أنّ [علم] الواجب تـعالى يتوقّف على ارتسام الجميع[۱] في[۲] ذلك المحلّ و علمه تعالى قديم بلا شبهة.[۳]

[۲۱. إشارةٌ إلى قول الشّارح: «ولي في تحقيق نفس الأمر كلامٌ بعيد الغور...»]

أقول: قال في *حاشية التّجريد* في مبحث «أنّ الذّهن إذا حكم على الأمور الخارجيّة بمثلها وجب التّطابق بين الحكم و الخارج في صحّته و إلّا فلا. و يكون صحته باعتبار مطابقته لما في نفس الأمر، لا لما في الأذهان لإمكان تصوّر الكاذب»، حيث قال شارحه: «هاهنا إشكالٌ قويٌّ قد أشرنا فيما سبق. و هو أنّ ما في نفس الأمر يجب أن يكون مغايراً لما في الأذهان من النّسب الحكميّة. لأنّه يعتبر مطابقته لما في نفس الأمر ليعلم صحّته و بطلانه. و المطابِق يجب

---

۱. بقيّة مج ۱۱: ... فيه أزلاً و أبداً لقدم علمه تعالى.
بقي أمران: الأوّل القول بقدم العقل الأوّل زماناً. و الثّاني: أن يكون الواجب تعالى عالماً قبل إيجاد العقل الأوّل. إذ لا ذات له قبل إيجاده كما أنّ في الرّتبة السّابقة على العلم ليس شيءٌ معلوماً له. و إن كان يمتنع انفكاك العلم عنه أزلاً و أبداً.
۲. مج ۱۱: الجميع في: بجميع؛ مج ۱۰: في.
۳. مج ۱۰: + حسين الأردبيلي.

أن يكون مغايراً للمطابَق. و معلومٌ أنّ ما لا يكون في الأذهان يكون في الخارج، لعدم الواسطة حتّى دفع هذا الإشكال و هي «أنّ المغايرة الاعتبارية كافيةٌ فـي المـطابقة». فـانّ النّسـبة الحكميّة من حيث أنّها موجودةٌ في الذّهن، مطابقةٌ لنفسها من حيث أنّها موجودةٌ فيه بلا تعمّل و اختراع.

و الاعتبار الثّاني هو الوجود في نفس الأمر. لأنّ المنظور إليه في الاعتبار مطلق وجوده في حدّ ذاته، أعمّ من أن يكون في الخارج، أو في الذّهن على الوجه المذكور. إلّا أنّ أمراً آخر و هو عدم صلاحيّة الوجود الخارجي، اقتضى أن يكون ذلك الوجود له في الذّهن. و الكواذب ليس لها الوجود في نفسها. أي الوجود بلا تعمّل و اختراع أصلاً.»

و فيه بحث من وجوهٍ:

الأوّل: أن ما ذكره جارٍ في صحّة القضايا الخارجيّة لأنّ [نسبتها له أيضاً] حـاصلةٌ فـي الذّهن بلا تعمّل و اختراع. فلا حاجة إلى أن يقال: صحّتها لمطابقتها للـخارج، كـما ذكـره المصنّف في *التّجريد*؛ لا لأنفسها من حيث أنّها موجودة بلا تعمّل و اختراع.

الثّاني: إنّا نحكم قطعاً بصدق قولنا «زيدٌ قائمٌ»، بمجرّد علمنا بأنّه قائم في الخارج مع قطع النّظر عن وجودها في الذّهن بلا تعمّل. و كذا الحال في قولنا: «الإنسان كلّي».

الثّالث: إنّا إذا رأينا شبحاً من بعيد، هو إنسانٌ، فقد يحصل منه في الذّهن أنّه إنسانٌ. و قد يحصل منه فيه أنّه فرسٌ. و من البيّن أنّ حصول الثّاني كالأوّل في أنّه لا اختراع و لا تعمّل فيه من الذّهن. و أيضاً [تأمّل] في الصّوادق الحاصلة من الدّليل و الكواذب الحاصلة من الشبهة مع اعتقاد كونه صادقة. بل الاختراع و التّعمل في الكواذب الّتي يكون كذبها مـعلوماً عـند العقل. فاتّباع الوجه الظّاهر كما بيّنّا من أنّ المطابق هو الموجود في الذّهن بصورته و المطابق هو الموجود بذاته، هو الأولى.[1]

و من اللّه المعونة في الآخرة و الأولىٰ

---

۱. نسخ مج ۱۰ و مج ۱۱ فاقد این حاشیه و جمله «و من الله... و الأولی» می‌باشند.